الانتخابات التركية: نحو أهون الشرّين

بسام أبو عبد الله

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم الأربعاء ١٨ نيسان ٢٠١٨ بعد اجتماع مع زعيم حزب الحركة القومية دولت بهتشلي الدعوة للانتخابات العامة الرئاسية، والبرلمانية المبكرة بتاريخ ٢٤ حزيران ٢٠١٨، أي بعد ٥٩ يوماً بالتمام والكمال، وقبل ١٨ شهراً من موعدها المحدد في ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩، وصوت البرلمان التركي على مشروع قانون الدعوة للانتخابات المبكرة يوم الجمعة ٢٠ نيسان ٢٠١٨ بأغلبية ٣٨٦ صوتاً من حزب العدالة والتنمية، وبعض أحزاب المعارضة التي تؤيد ذلك ليصبح قانوناً، ولتبدأ الماكينة الانتخابية للأحزاب المتنافسة بالعمل فوراً.

كان الأتراك قد أقروا في نيسان ٢٠١٧ بفارق ضئيل تعديلات دستورية تتضمن انتقال تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي التنفيذي، والذي سيمنح الرئيس المزيد من الصلاحيات منها تعيين نواب الرئيس، تسمية الوزراء، وكبار المسؤولين، وكذلك القضاة، كما يمنح الرئيس سلطة حل البرلمان، وتم إلغاء موقع رئيس الوزراء، كما أصبح الرئيس زعيماً لحزبه السياسي بعد أن كان من المطلوب منه ألا يكون حزبياً، وإضافة إلى ذلك سيزداد أعضاء البرلمان التركي من ٥٥٠ نائباً حالياً إلى ٦٠٠ نائب، وتصبح الانتخابات الرئاسية، والبرلمانية تعقد كل خمس سنوات وليس أربع سنوات كما كان الأمر سابقاً.

واعتبر العديد من الأوساط الحقوقية والدستورية أن هذه التعديلات الدستورية ليست شرعية على اعتبار أن الاستفتاء جرى في ظل إعلان حالة الطوارئ التي تمت في ٢٠ تموز ٢٠١٦، أي بعد أيام من محاولة الانقلاب التي جرت ضد أردوغان في ١٥ تموز ٢٠١٦ والتي اتهم فيها منظمة الداعية فتح الله غولين، وأوساطاً أميركية وأوروبية وخليجية، وشن على إثرها حملة اعتقالات واسعة، وحسب تقرير المفوضية الأوروبية الأخير فقد جرى في ظل حالة الطوارئ القائمة وضع أكثر من ١٥٠ ألف شخص في السجن وتصدير أوامر اعتقال بحق ٧٨ ألف شخص، وطرد أكثر من ١١٠ آلاف موظف مدني من الدولة، لكن السلطات التركية تتحدث عن طرد حوالي ٤٠ ألف شخص من الدولة فقط، وتقول: إن حركة غولين كان لها تنظيم مواز داخل الدولة، وضمن البيروقراطية المدنية والعسكرية، وتعمل لأجندة خاصة بها تخدم مصالح قوى خارجية.

تعتبر الانتخابات المقررة في حزيران أحد أهم الانتخابات في تاريخ تركيا، حيث ستنتقل البلاد فعلياً من النظام البرلماني إلى الرئاسي التنفيذي، وهو ما سيقوي سلطة أردوغان، ويجعله يقوم بتغييرات متوقعة واسعة، ويعزو العديد من المحللين الأتراك، والمختصين بالشأن التركي تقديم موعد الانتخابات وبهذه السرعة لعدة عوامل حسب الباحث في معهد دراسات الشرق الأدنى في واشنطن، ومؤلف كتاب «السلطان الجديد» سونير تشاباتاي وهي:

١- العامل الاقتصادي: إذ ظهرت المؤشرات الاقتصادية في العام الماضي جيدة، لكن مؤشرات مبكرة لهذا العام توحي بوجود تباطؤ وتراجع اقتصاديين، إضافة إلى الخشية من الضغوط الأميركية والغربية التي ستؤدي لتدهور اقتصادي أكبر حتى تشرين الثاني من عام ٢٠١٩ الأمر الذي قد يؤدي لتراجع الشعبية.

٢- العملية العسكرية في عفرين: التي زادت من شعبية أردوغان ورفعت من منسوب الشعور القومي، لكن لا يمكن له أن يضمن في المستقبل القريب عدم تصاعد خسائر جيشه داخل الأراضي السورية أو احتمال ضغط روسي للانسحاب، ما سيؤدي لخسارة هذه الورقة في الانتخابات إذا بقيت على موعدها في عام ٢٠١٩.

٣- المعارضة التركية المنقسمة: فحزب الشعب الجمهوري لا يمتلك القدرة، ولا الشعبية بزعيمه الحالي والباهت كمال كيليتشدار أوغلو، والقوميون منقسمون ما بين زعيم حزب الحركة القومية دولت بهتشلي الداعم القوي لأردوغان، وزعيمة «الحزب الجيد» أو كما يسمى بالتركية «إيي بارتي» ميرال آكشنير التي انشقت عن حزب بهتشلي، وشكلت حزباً وحدها، وخاصة أنها قد تشكل خطراً على تحالف أردوغان بهتشلي، على اعتبار أن هدفها القواعد الانتخابية نفسها تماماً، ولذلك فإن تقريب موعد الانتخابات لن يمنحها فرصة لتزداد قوة وشعبية، وأما حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، فهو في أضعف أوقاته مع تصاعد الشعور القومي التركي بعد عملية عفرين ضد فرع حزب العمال الكردستاني في سورية أي «حزب الاتحاد الديمقراطي»، وجناحه العسكري «وحدات حماية الشعب والمرأة» الكردية المدعومة أميركياً.

يقول بعض المراقبين الأتراك: إن الهدف من هذا الإعلان المفاجئ هو عدم إعطاء خصوم أردوغان المحتملين الوقت الكافي لحشد جهودهم وتنظيم أنفسهم ضده، ويقول أردوغان حسب تصريح متلفز له إن «التطورات في سورية، وفي أي مكان آخر، جعلت الأمر كثير الحساسية للانتقال إلى النظام التنفيذي الجديد، وهو ما سوف يمكننا من اتخاذ خطوات لمستقبل بلدنا بطريقة قوية»، كما أن «أمراض النظام القديم تواجهنا في كل خطوة نخطوها» حسب قوله.

الصحف المؤيدة لأردوغان تتحدث عن أن هذه الانتخابات هي الأكثر حساسية وأهمية، وتتحدث عن مؤامرات تحاك ضد تركيا من الداخل تحت اسم «المعارضة البريئة» كما أشار رئيس تحرير الـ«يني شفق» إبراهيم قره غول، غامزاً من قناة أصدقاء وحلفاء أردوغان السابقين ومنهم رئيس الجمهورية السابق عبد الله غُل، ورئيس الحكومة السابق أحمد داوود أوغلو اللذان التقيا في أنقرة يوم الإثنين ٢٣ نيسان ٢٠١٨ حسب موقع «خبر تورك» لمدة ساعة للتنسيق من أجل الانتخابات، إضافة إلى اجتماع آخر عقده زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو مع زعيمة «الحزب الجيد- إيي بارتي» ميرال آكشنير في منزل ابنة أحد زعماء المحفل الماسوني التركي الذي أدخل كيليتشدار أوغلو في المحفل حسب أوساط تركية متابعة، كما عُقد اجتماع بين زعيم حزب السعادة الإسلامي تميل كارامولا أوغلو وزعيم حزب الشعب الجمهوري، وزعيمة «الحزب الجيد» للتنسيق قبل اللقاء مع عبد الله غُل في استانبول الذي عقد في ٢٥ نيسان ٢٠١٨.

ما يمكن استخلاصه من هذا النشاط الانتخابي المكثف، مجموعة نقاط لابد من فهمها بعمق، ودقة، بغض النظر عن موقفنا من أردوغان وهي:

١- هناك نشاط غربي محموم لدعم ترشيح مرشح المعارضة الذي قد يكون عبد الله غُل، أو أي أحد آخر في وجه أردوغان، نظراً لاعتقاد أوساط غربية عديدة أن أردوغان سيقوى أكثر إذا فاز بهذه الانتخابات، ما سيجعله أكثر حرية في المزيد من التقارب مع روسيا وإيران.

٢- لقد اتضح ذلك من خلال قرار حزب الشعب الجمهوري باستقالة ١٥ نائباً، وانضمامهم إلى حزب آكشنير، من أجل أن يصبح لديها ٢٠ نائباً في البرلمان، وهو ما سوف يعزز فرصها في منافسة أردوغان رئاسياً، ويقوننن وضع حزبها الجديد، الأمر الذي اعتبره كثيرون أنه أكبر فضيحة أخلاقية سياسية في تاريخ السياسة التركية على اعتبار أن ذلك تزوير كبير للإرادة الشعبية للناخبين.

٣- صحيح أن موقفنا العاطفي والسياسي ليس مع أردوغان، لكن لا بد من أن نقدم قراءة واقعية للسياسة التركية الداخلية وكواليسها، وما يجب أن نفهمه، وندركه، أن منافسي أردوغان أكثر سوءاً منه بكثير، والفرق بينهم أن أردوغان كان جزءاً من مشروع الشرق الأوسط الكبير، وسقط في نسخته الأولى أي «الإخوان والديمقراطية» والآن يراد تنفيذ نسخته الثانية المتمثلة بـ«مناطق الحكم الذاتي»، واحترام الأقليات، وشعارات الشفافية، والديمقراطية... إلخ، وواضح أنه يتمرد على المشروع بتقاربه مع روسيا، وإيران وإعلانه تمسكه بوحدة الأراضي السورية، وسعي الغرب للإطاحة به في ١٥ تموز ٢٠١٦ عبر محاولة الانقلاب، أو عبر دعم المعارضة الداخلية له، لإطاحته بالانتخابات.

٤- ما يجب أن ندركه أنه لا وجود للأسف لقوى وطنية تصل للسلطة في تركيا، ولذلك فإن التغييرات وضماناتها لا يمكن أن تتم إلا بدعم قوى خارجية، ومن هنا يمكن فهم مقاربة روسيا، وإيران، ومعهما الصين، لهذه التحولات، والصراعات داخل تركيا، وعليها وكذلك الاتصال الهاتفي اللافت الذي أجراه أردوغان مع الرئيس الصيني شي جي بينغ بتاريخ ١٩ نيسان ٢٠١٨، أي بعد يوم واحد من الإعلان عن الانتخابات المبكرة، حسب وكالة الأناضول التركية التي نقلت عن مصدر تركي رفض الكشف عن هويته القول: إن الرئيسين ناقشا الأزمة في سورية، وقضايا إقليمية، والعلاقات الثنائية، وضرورة تعزيزها في كل المجالات، وأكدا منع تصعيد التوتر في سورية خلال المرحلة القادمة، وضمان وحدة الأراضي السورية.

وتفيد معلومات خاصة من تركيا أن أردوغان طلب دعم الصين المالي بما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار كي تتمكن تركيا من فك ارتباطها، وتخفيف اعتمادها على الغرب بشكل تدريجي، وهو ما سيجعلها أكثر استقلالية في قراراتها بعد الانتخابات.

ما يجب أن ندركه أن في الانتخابات التركية القادمة لن تحدث مفاجآت كبيرة كما تفيد استطلاعات الرأي العام الأولية إذ سيحصل أردوغان على ٤٠،٤٨ بالمئة، وعبد الله غُل ١٧،٨ بالمئة، وكمال كيليتشدار أوغلو ٧،٦ بالمئة، وآكشنير ٥،٦ بالمئة، وصلاح الدين ديميرطاش ٣،٢ بالمئة... ولهذا فالعمل من الحلفاء يتم على أهون الشرّين ليس إلا، وهو ما يجب أن نفهمه، وندركه في رؤيتنا لانتخابات تركيا القادمة التي هي جزء من الصراع الكبير في المنطقة والعالم، بين محورين أصبحا واضحي التوجه والأهداف، وسورية ركن أساس في محور روسيا إيران الصين وقوى المقاومة والاستقلال الوطني، والصراع الآن على أهون الشرين في تركيا.

هذا هو الواقع في الداخل التركي، وبعيداً عن أي رأي أو تحيز، علينا أن ننتظر ما ستفرزه هذه الانتخابات المبكرة في تركيا وكيف ينعكس على سورية، وعلى مستقبل السياسية الخارجية التركية.

«حميميم»: داعش استعاد نشاطاته في ريف دير الزور بعد وصول إمدادات له

الجيش يكثف استهداف الإرهابيين في وسط البلاد

حمص- نبال إبراهيم
حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن - وكالات

الطيران الحربي السوري والروسي يستهدفان تجمعات للإرهابيين جنوب إدلب (عن الإنترنت)

واصل الجيش العربي السوري وبشكل مكثف عمليته العسكرية ضد تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والميليشيات المسلحة المتحالفة معه في أرياف وسط البلاد، على حين ترددت أنباء عن تحضيرات للأخيرة من أجل استهداف نقاط الجيش في المنطقة.

في الأثناء أكدت روسيا أن تنظيم داعش الإرهابي استعاد نشاطاته التخريبية في دير الزور بعد أن وصلته إمدادات من الحدود الشرقية لسورية، في وقت أحبط الجيش محاولة تسلل للتنظيم في الريف الجنوبي الشرقي لحمص.

وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن» أن الطيران الحربي شن عدة غارات على الإرهابيين في كفر زيتا والجيسات وقرية الصخر، ومحيط بلدة اللطامنة بريف حماة الشمالي ما أدى إلى مقتل العديد منهم وإصابة آخرين إصابات بالغة وتدمير عتادهم الحربي، ودمّر رتلاً مؤللاً لهم في قرية الزكاة بمن فيه من إرهابيين.

وأما في ريف حماة الجنوبي، فقد أغار الطيران الحربي ذاته على مواقع الإرهابيين عند نقاط انتشار المسلحين في ريف سلمية الغربي ما أدى إلى مقتل العديد منهم، وعرف من الإرهابيين القتلى الإرهابي أبو الزين الحموي والإرهاب أسامة قيسون الملقب أبو أسيد.

وللأسبوع الثاني على التوالي والإرهابيون يقطعون مياه الشرب عن مدينة سلمية وما حولها من محطة ضخ القنطرة.

إلى ريف إدلب، فقد ذكرت مصادر مطلعة لـ«الوطن»، أن «الطيران الحربي استهدف مواقع الإرهابيين في بلدة ترملا وحقق إصابات في صفوف المسلحين»، كما أن السلاح ذاته «استهدف تجمعات الإرهابيين في كفر نبل ومحيطها بريف إدلب ما أدى لتدمير عدة آليات ومقتل وإصابة عدد منهم».

من جهتها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن سلاح الجو استهدف مناطق وجود التنظيمات الإرهابية، في بلدتي معرتحرمة والنقير الواقعتين في ريف إدلب الجنوبي، وترافق القصف الجوي مع قصف مدفعي مكثف من قبل الجيش على مناطق في بلدة الهبيط وقرية تحتايا في الريف الجنوبي، ومناطق أخرى في ريف حماة الشمالي والشمالي الغربي.

ووفق المصادر فإنه ولصد العملية العسكرية التي يقوم بها الجيش تحشد عدة تنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة تابعة لها قواها وهي «جماعة حراس الدين المبايعة للقاعدة، وجماعة أنصار التوحيد، وجيش البادية وجند الملاحم وجيش الساحل» وميليشيات أخرى، و«استقدمت على مدى الأيام الماضية تعزيزات عسكرية، في مقدمة منها لهجوم على تمركزات الجيش في الريف الشمالي الغربي لحماة».

إلى حمص، فقد ذكر مصدر عسكري لـ«الوطن»، أن وحدات من الجيش واصلت عملياتها بريف حمص الشمالي والشمالي الشرقي، لافتاً إلى أن وحدات الجيش اشتبكت مع المسلحين في محيط جبل الكن وعلى اتجاه قرية الحمرات شمال شرق حمص وسط قصف مدفعي نفذه الجيش على مواقع ونقاط المسلحين على طول خط الاشتباك ما أسفر عن إيقاع إصابات مباشرة في صفوفهم.

من جانبها، نفذت المقاتلات الحربية عدة غارات على معاقل الإرهابيين ومحاور تحركاتهم في محيط مدينة الرستن من المحور الشمالي وعلى اتجاه الزعفرانة وديرفول وسليم والحمرات بالريفين الشمالي والشمالي الشرقي لحمص وأوقعت إصابات محققة في صفوفهم.

كما أحبطت قوة عسكرية مشتركة من الجيش والقوات الرديفة بحسب مصدر ميداني محاولة تسلل لمجموعة من تنظيم داعش خلال محاولة تحركها على إحدى المحاور بمحيط منطقة المحسة جنوب شرق مدينة القريتين في الريف الجنوبي الشرقي لمحافظة حمص وذلك بعد استهداف عناصرها بالأسلحة الثقيلة والصاروخية وإيقاع قتلى ومصابين في صفوفهم.

شرقاً، كتبت «القناة المركزية لقاعدة حميميم العسكرية» على صفحتها في «فيس بوك»: أظهرت بيانات مصورة أن داعش استعاد نشاطاته التخريبية في مقاطعة دير الزور السورية بعد أن وصلت إليه إمدادات من الحدود الشرقية لسورية خلال شهر شباط من هذا العام.

في السياق، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن تنظيم داعش نفذ هجوماً شرق نهر الفرات، حيث دارت اشتباكات عنيفة بين التنظيم، و«قوات سورية الديمقراطية- قسد» المدعومة أميركياً، على محاور في محيط الآبار التابعة لحقل العمر النفطي، حيث هاجم التنظيم مواقع «قسد»، لعدة ساعات ومن ثم انسحب إلى مناطق وجوده في الجيب المتبقي له عند الضفاف الشرقية لنهر الفرات، في الريف الشرقي لدير الزور.

موسكو لن تتوانى عن تقديم «إس ٣٠٠» لسورية

وكالات

أكدت روسيا أنها ستزود الجيش العربي السوري بمنظومات دفاع جوي متطورة، وأنها لن تتوانى عن تقديم «إس ٣٠٠» للقوات الحكومية السورية، كاشفة أنها أدخلت تعديلات في نظام الدفاع الجوي لسورية بغية رفع فعاليته، بعد العدوان الثلاثي على سورية في ١٤ الشهر الجاري.

وعقب العدوان الأميركي البريطاني الفرنسي على سورية، ألمح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إلى أن بلاده قد تسلم منظومات «إس-٣٠٠» إلى سورية.

ويوم أمس أعلنت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، أن موسكو ستسلم قريبا إلى سورية منظومات دفاع جوي متطورة.

وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أكد رئيس إدارة العمليات لدى قيادة الأركان العامة الروسية، الفريق أول سيرغي رودسكوي خلال موجز صحفي عقد بوزارة الدفاع الروسية، أن الخبراء العسكريين الروس سوف يستمرون في تدريب زملائهم السوريين فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الجديدة.

وأشار إلى أن المستشارين الروس ساهموا في إصلاح وتحديث قوات الدفاع الجوي الروسية، مؤكدا أن معظم الصواريخ الغربية عالية الدقة والتي تم اعتراضها جراء العدوان الثلاثي في وقت سابق من الشهر الجاري دُمرت من قبل منظومات الدفاع سوفيتية الصنع «إس-١٢٥» و«أو أس إيه» وكوادرات» والتي يبلغ عمرها ٤٠ عاماً.

وذكر رودسكوي أن وزارة الدفاع السورية قامت بتحليل مفصل لنتائج الغارات الغربية، وأدخلت على أساس ذلك سلسلة تعديلات في نظام الدفاع الجوي للبلاد بغية رفع فعاليته.

من جانبها نقلت وكالة «روتيرز» عن الوزارة الروسية أن الأخيرة ستفحص صاروخ «توماهوك» الأميركي الذي حصلت عليه القوات السورية بعد العدوان الأخير (الثلاثي)، من أجل تطوير الصواريخ الروسية.

بدورها ذكرت «القناة المركزية لقاعدة حميميم العسكرية « أن موسكو لن تتوانى عن تقديم «إس ٣٠٠» للقوات الحكومية السورية فيما إذا أقدمت واشنطن على شن هجمات جديدة على سورية.

وأشارت تقارير إعلامية غربية مؤخراً إلى أن هذه المنظومات وصلت بالفعل إلى سورية عبر قاعدة الدعم الروسية في ميناء طرطوس، لكن مصدراً عسكرياً روسياً، نفى أمس صحة تلك التقارير، مؤكداً أن سورية لم تحصل على منظومة «إس ٣٠٠». ونقلت وكالة «تاس» عن المصدر ذاته، قوله: «إن لدى القوات المسلحة السورية منظومات دفاع جوي مختلفة سوفيتية، وكذلك روسية حديثة، مثل منظومة «بانتسير»، وكلها أظهرت نجاعتها من خلال التصدي للهجوم الصاروخي ». في الغضون تطرقت صحيفة «كومسومولسكايا برافدا» الروسية إلى تهديد كيان الاحتلال الصهيوني بتدمير صواريخ «إس ٣٠٠» في سورية، وقالت الصحيفة إن الجيش السوري يملك ما يحميها من أي هجوم، وإذا كانت هناك مشكلة ما فلا بد أن يمد الروس يد العون.

أما المتحدث باسم القيادة الوسطى الأميركية إيريك باهون، فاعتبر في بيان نقلته مواقع معارضة أن «المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق روسيا الآن هي تركيز اهتمامها لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، ودفع «النظام» باتجاه تسوية سلمية، بدلا من استقدام أسلحة تدمير تؤدي إلى إطالة أمد النزاع».

في الأثناء نقلت شبكة «سي إن إن عربية» عن مصدر بالإدارة الأميركية أن أجهزة الاستخبارات الأميركية والصهيونية تراقب ما وصفه بـ«شحنات جوية مريبة» بين إيران وسورية، يشتبه بأنها قد تحتوي على أسلحة أو منظومات عسكرية «قد تستخدم في تهديد أمن «إسرائيل».

ولفت المصدر أن هذا النوع من الشحنات الجوية، وإن كان ليس بالمستغرب، إلا أن توقيته لفت انتباه أجهزة الاستخبارات باعتبار أنه يأتي بعد العدوان الثلاثي، وارتفاع وتيرة التهديدات التي وجهها مسؤولون إيرانيون لـ«إسرائيل» بعد اتهامها باستهداف مطار التيفور العسكري في سورية.

«روسيا إنسايدر»: الصواريخ الروسية تحوّل الأساطيل الأميركية إلى عديمة الجدوى

ترجمة - إبراهيم خلف

أكد موقع «روسيا إنسايدر»، الذي يُعنى بتقديم تغطية دقيقة وغير متحيزة حول الشأن الروسي، أن الزمن قد تغير، وأن الإدارة الأميركية لم تعد قادرة على إبراز قوتها العسكرية، كما كانت تفعل في السابق، ولاسيما في العراق، موضحاً أن تلك الأيام قد انتهت وأن التكنولوجيا الجديدة للصواريخ الروسية حوّلت الإمبراطورية البحرية الأميركية إلى إمبراطورية عفا عليها الزمن.

ورأى الكاتب والمفكر الروسي ديمتري أورلوف في مقال نشره الموقع، أنه بات من الممكن الآن إطلاق الصواريخ الروسية الجديدة من على بعد آلاف الكيلومترات، ولا يمكن وقفها، موضحاً أن الأمر لا يحتاج سوى إلى إطلاق صاروخ واحد لإغراق مدمرة، أو صاروخين فقط لإغراق حاملة طائرات.

وأشار إلى أنه خلال السنوات الـ٥٠٠ الماضية، تمكنت الدول الأوروبية، البرتغال وهولندا وإسبانيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا لفترة وجيزة، من نهب جزء كبير من ثروات العالم من خلال قوتها البحرية في الخارج، الأمر الذي سمح لها بوضع باقي السكان تحت رحمتها عبر عمليات النهب وفرض الجزية، وأن الأموال المنهوبة تلك تم استثمارها في بناء المزيد من السفن لتوسيع نطاق إمبراطورياتهم البحرية، موضحاً أن الوراثة النهائية لهذا المشروع انتهت إلى يد الولايات المتحدة، مع إضافة قوتها الجوية الجديدة، وأسطولها الكبير من حاملات الطائرات، فضلاً عن امتلاكها لشبكة ضخمة من القواعد العسكرية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي من المفترض أن يجعلها قادرة على فرض قوتها العسكرية والاقتصادية على كامل دول العالم، وذلك خلال الفترة القصيرة بين انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور روسيا والصين كقوى عالمية جديدة، حيث عملتا على تطوير تكنولوجيات جديدة مضادة للسفن وللطائرات، الأمر الذي جعل من ذاك المشروع يتجه نحو حتفه. وأوضح أنه قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، لم يجرؤ الجيش الأميركي بشكل عام على تهديد الدول التي كان يقدم لها الاتحاد السوفييتي يد الحماية، ولكن رغم ذلك استخدمت الولايات المتحدة قوتها البحرية للسيطرة على الممرات البحرية التي تحمل النفط الخام، وفرضت تداول النفط بالدولار الأميركي، وبهذا تمكنت من العيش خارج إمكانياتها عن طريق إصدار صكوك الدين بالدولار، فضلاً عن إجبار البلدان حول العالم على الاستثمار فيها، الأمر الذي مكّنها من استيراد كل ما تحتاجه عبر الأموال المقترضة.

ونوّه أورلوف إلى أنه في السابق، ولخوض معركة بحرية، كان على المرء أن يمتلك تفوقاً في عدد السفن يتجاوز ما يمتلكه العدو فيما يتعلق بالسرعة والقوة والمدفعية، لكن كل ذلك تغيّر الآن: يمكن إطلاق الصواريخ الروسية الجديدة من على بعد آلاف الكيلومترات، ولا يمكن وقفها، ولا يحتاج الأمر سوى إلى صاروخ واحد لإغراق مدمرة، أو صاروخين فقط لإغراق حاملة طائرات، مضيفاً: أنه بالإمكان الآن إغراق الأسطول الأميركي من دون الحاجة لامتلاك أسطول، فالروس بإمكانهم صنع صواريخ تفوق سرعة الصوت بكثير وبتكلفة أقل من قدرة الأميركيين على بناء المزيد من حاملات الطائرات.

وقال: إن تطوير قدرات الدفاع الجوي الروسية الجديدة من خلال أنظمة S-٣٠٠ وS-٤٠٠ ذات أهمية كبيرة، فهي بإمكانها بشكل أساسي إغلاق المجال الجوي في البلد التي يتم نشرها فيه، كما هو الحال في سورية، الأمر الذي يجبر القوات الأميركية الآن على البقاء خارج نطاقها.

ولفت إلى أن الضربات التي وجهتها الولايات المتحدة من خلال شن ضربات على مطارات ومباني في سورية متذرّعة بقيام القوات السورية باستخدام أسلحة كيميائية في الغوطة الشرقية، مشيراً إلى أنه من خلال هذا الهجوم أرادت مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية إظهار أنها لا تزال مهمة ولها دور تلعبه، لكن ما حدث كشف حقيقة القوة البحرية والجوية الأميركية، موضحاً أن النتيجة شكلت أخباراً مروعة للمؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية الأميركية، وكذلك للعديد من أعضاء الكونغرس ولمقاولي الدفاع ولأفراد القوات العسكرية.

واعتبر أورلوف أنه رداً على استمرار قيام الإدارة الأميركية بفرض مزيد من العقوبات على روسيا، يقوم المسؤولون الروس بدراسة حظر تصدير محركات الصواريخ ذات الأهمية الحيوية إلى المؤسسات الأميركية، مشيراً إلى أنه بإزالة الحافز الدفاعي، سيقوم الاقتصاد الأميركي بالتراجع تدريجياً.

وخلص الكاتب إلى القول: إن جميع الأطراف المعنية ستبذل قصارى جهدها لإنكار أو إخفاء ولأطول فترة ممكنة حقيقة أن مؤسسات السياسة الخارجية والدفاع الأميركية قد تم تحييدها الآن، متوقعاً أن إمبراطورية أميركا البحرية والجوية ستفشل لأنها ستهزم عسكرياً.

منظومة «بانتسير» الروسية المضادة للصواريخ العاملة في سورية (عن الإنترنت – أرشيف)